المحاضرة التاسعة: أدوات السياسة العامة ومؤشرات نجاحها أو فشلها

أولًا: أدوات السياسة العامة:

إنَّ نجاح السياسة العامة وتحقيق أهدافها يتضمن تحريك مراكز الدعم الرسمي سواء من المشرعين أو من القادة الحكوميين ومديري الدوائر المركزية وهذا سوف يحولها الى حالة الانجاز والعمل والتطبيق والتي ينبغي لها أن تتضمن جميع المستويات الرسمية في المجتمع (المؤسسات الحكومية أو المؤسسات البيروقراطية أو الدوائر المحلية).

نقصد بأدوات تنفيذ السياسات العامة هي مجموعة الطرق والوسائل المتاحة والتي من خلالها يمكننا الانتقال من السياسة العامة من مرحلة الإعداد إلى مرحلة التجسيد والتنفيذ، كما أنّها تشمل جميع الإجراءات والتدابير التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف السياسية، وتشمل بعض الأدوات، ومع ملاحظة أنّ هذه الأدوات مجرد أمثلة قليلة من الأدوات التي يمكن استخدامها في السياسة العامة، وتختلف الأدوات المستخدمة حسب البلد والسياق الخاص.

فالسياسة العامة بمقدورها التأثير على سلوكيات الافراد والسعي نحو تغيير الظروف الاجتماعية، ولكي يتحقق هذا التأثير فإنها تتبنى مجموعة من الأدوات والوسائل من أهمها:

1-القواعد الملزمة: نقصد بها جملة القواعد التي تحمل صفة الجبر فهي تشكل سندا قانونيًا في سبيل تحديد حقوق الأطراف[1]. وتعتبر القوانين واللوائح والأنظمة القانونية أحد أهم أدوات السياسات العامة، حيث تساعد على تحقيق الغايات السياسية وتقليل المشاكل المرتبطة بالمجتمع، حيث يمكن للحكومة والسلطات التشريعية إصدار قوانين وتشريعات لتنظيم السلوك العام وتحقيق الأهداف المرجوة. مثال ذلك قوانين الجرائم والمخدرات كالسجن بمختلف أنواعه أو العقوبة بمختلف أنواعها.

فالقواعد الملزمة، تتمثل في مقولات تتصف بالصفة العمومية والاستجابة التطبيقية والملاءمة المستقبلية وتشكل سندا قانونيا في سبيل تحديد حقوق الأطراف وترتكز منطلقاتها المُلزمة من خلال نصوص المواد القانونية وأحكامها ولوائحها. وتعتبر القوانين واللوائح والأنظمة القانونية أحد أهم أدوات السياسات العامة، حيث تساعد على تحقيق الغايات السياسية وتقليل المشاكل المرتبطة بالمجتمع.

كما أنّها عبارة عن صياغة القوانين واللوائح والأنظمة التي تنظم حياة المجتمع وتحدد حقوقه وواجباته وتحدد الإجراءات التي يجب اتباعها في مختلف المجالات. وتكون في شكل قوانين وتعليمات وأوامر ولوائح وأنظمة تنظم حياة المجتمع وتحدد حقوقه وواجباته وتحدد الإجراءات التي يجب اتباعها في مختلف المجالات.

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **ملخص لمادة السياسة العامة (منظور كلي في البنية والتحليل)**، ص 02.

2-عمليات البرامج: وهي عبارة عن وسيلة للتحكم الرسمي لتنفيذ السياسة العامة وتقوم بهذا العمل وتباشر هذا التحرك كثير من المنظمات الإدارية العامة بحيث تكون عمليات البرامج موجهة نحو تقديم الخدمات والمساعدات الضرورية اللازمة للمواطنين. (المواطن يسعى من أجلها)، فمثلًا الدعم الفلاحي الموجه للفلاحين من خلال مديريات الفلاحة ضمن مخططات تنموية منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر PNDA في الفترة (2009-2018).

فهي تمثل طريقة للتحرك الرسمي غير الواضح من مدى إلزاميته إزاء التعزيز أو المساعدة لأجل تقرير سياسة ما معينة في المجتمع وتباشر هذا التحرك كثير من المنظمات الإدارية العامة بحيث تكون عمليات البرامج موجهة نحو تقديم الخدمات والمساعدات الضرورية اللّازمة للمواطنين مثل اشتراك الادارات في عملية منح القروض وتقديم تأمين الخدمات الاجتماعية ومثل هذه التوجيهات الإستكمالية بعيدة عن طابع الإلزامية أو القانوني.

3-الإعانة المالية ودفع الأجور: تتمثل في المصروفات والجوانب الإنفاقية ضمن تخصيصات الميزانية التي تعتبر أحد أهم أدوات تنفيذ السياسة العامة من حيث شيوع استخدامها وتعارف المعنيين عليها عملا بالقاعدة العملية التي تقول: إذا أردت من الناس أن يقوموا بعمل شيء معين فادفع لهم بعضًا من المال أو المكاسب، وهي على نوعين:

- ✓ الإعانة المالية: وهي كانعكاس للسياسة التوزيعية للدولة وذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية للمواطن ككفة رمضان، زكاة الفطر، إعانات الدخول الاجتماعي، يمكن استخدام الدعم المالي لتحفيز الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، وتحفيز الشركات على الاستثمار في المشاريع الاقتصادية المهمة.[1] ويمكن للحكومة توفير الدعم المالي والمنح، تقديم الإعانات والمساعدات للأفراد والمؤسسات والمجتمعات التي تحتاج إلى دعم في اتجاه تحقيق الأهداف المرجوة.

حيث تقدم الحكومة منح للناس لأغراض السكن أو حيازة الاراضي مقابل قيامهم بعمل ما. وقد تواجه هذا الأداء عوائق تقف أمام استمرارها وشيوعها من حيث ارتباط هذا الأداء بما يسمى السياسة العامة التوزيعية.

وإلى جانب تلك الحالات المباشرة في الإنفاق والمساعدات الحكومية فهناك المنافع الأخرى غير المباشرة التى تقدمها الحكومة كتلك المقدمة لأغراض إحلال التنمية التجارية والصناعية والتسهيلات المقدمة في الاستثمارات أو المساعدات المباشرة للطلاب والتى تهدف إلى إصلاح ومعالجة مشكلات التعليم العالي.

---

[1] [د.ص. م]، " ما هي أدوات السياسة العامة وكيف يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف السياسية؟"، متوفر على الرابط: bit.ly/3PMcGJR بتاريخ: 2022/04/11.

- ✓ يعتبر الأجر وسيلة من وسائل المعيشة والعيش الكريم فتحديد الأجور أو الحد الأدنى للأجر (الأجر الوطني الادنى المضمون SMNG في الجزائر والمحدد بـ: 200000.00 دج وقد أصبح سارية المفعول في 01 جوان 2020). وكان الرئيس تبون قد أعلن عن قرار رفع الأجر الأدنى لأول مرة منذ 2011، من 18 ألف دج إلى 20 ألف دج (ملوني سنتيم)[1].

4-فرض الضريبة: إن الهدف منها هو زيادة الموارد المالية لصالح الحكومة لأجل دعم وتشجيع سلوكيات ومشاريع معينة. -دفع الضرائب المالية (تفرض على المواطن)-[2] أو لإعادة توزيع القيم والثروة بين أفراد المجتمع، أي أنَّ الحكومة لا تفرض دفع الضرائب لمجرد جمع المال فقط. إنَّما بوصفها أداة يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ البرامج السياسية العامة بمختلف توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. فالحكومة تفرض الضريبة على السجائر لأجل عدم انتشار التدخين بين أعضاء المجتمع. وهناك ضرائب على الواردات لأجل مساعدة المنتج المحلي على بيع منتجاته ودعم الاستهلاك المحلي[3].

ويمكن استخدام الضرائب والرسوم للتحكم في سلوك الأفراد والشركات وتوجيهها نحو الأهداف المرجوة، فالضرائب هي عبارة عن الرسوم والأموال التي يتم جمعها من المواطنين والشركات والمؤسسات لتمويل مشاريع الحكومة وتقديم الخدمات العامة.

5-الإقناع الأخلاقي: جميع السياسات العامة تشتمل على الاقناع الاخلاقي، أي عندما يكون هناك عدد من الناس المتذمرين على القانون فإنه من الصعوبة مواجهتهم أو إجبارهم على القبول بالقانون لأنهم يشكلون الكثرة والأغلبية ومنطق السياسات العامة يفرض عليها المعرفة بهذه الجوانب الأساسية.

إنّ عملية الإقناع الاخلاقي وسيلة غير مكلفة ولا تتطلب جهدًا كبيرًا ولها تأثير محدود وتدخل في توعية المواطنين بهدف الانقطاع عن سلوك معين أو الالتزام بآخر: كالإقلاع عن التدخين والالتزام بآداب الأماكن العامة او استخدام وسائل مواصلات معينة كالترامواي... أو استعمال بطاقات التأمين في التبضع وتشجيع استخدام بطاقة الشفاء في المعاملات الصحية: الفحص والعلاج والصيدلانية.

ولذلك على السياسة العامة أن تعتمد على رضا الناس وإقناعهم بصورة طوعية وإرادية، وإذا كان العكس فيؤدي ذلك إلى فشل السياسة العامة بأكملها. ولذلك لكي تعتمد على رضا الناس لا بد للسياسة العامة من أن تتوفر فيها شروط وهي[4]:

- ❖ تعبر بحق عن آمال وآلام وطموحات المواطنين؛
- ❖ الصنّاع الرسميون للسياسة العامة يتمتَّعون بقدر عالٍ من القيادة الديمقراطية ووصلوا بطريقة نزيهة؛

---

[1] محمد عبد المؤمن، " صدور مرسوم رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 20 ألف دينار"، متوفر على الرابط: bit.ly/3ROoSfS بتاريخ: 2021/04/28.

[2] لزهر بن عيسى، « أدوات السياسة العامة ومؤشرات نجاحها أو فشلها»، محاضرات في مقياس تحليل السياسات العامة، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية ليسانس جذع مشترك علوم سياسية، الموسم الجامعي: 2012-2013، ص 32.

[3] فهمي خليفة الفهداوي، **ملخص لمادة السياسة العامة (منظور كلي في البنية والتحليل)**، مرجع سابق، ص 11.

[4] لزهر بن عيسى، « أدوات السياسة العامة ومؤشرات نجاحها أو فشلها»، محاضرات في مقياس تحليل السياسات العامة، مرجع سابق، ص 33.

- ❖ السياسة العامة تكون نتيجة لتفاعل وصراع كافة اطراف السياسة العامة (الصنّاع الرسميون وغير الرسميون)؛
- ❖ الإدارة قريبة من المواطنين أي هي في خدمة الصالح العام دون **بيروقراطية سلبية**؛
- ❖ توزيع المنافع والقيم بشكل شامل وعادل على عموم المجتمع.

6-السياسات العامة: يمكن للحكومة تطوير وتنفيذ سياسات عامة متعددة لتحقيق الأهداف المرجوة، مثل سياسات التنمية الاقتصادية والتعليم والصحة وحقوق الإنسان وغيرها.

7-التحويلات المالية: وهي عبارة عن التحويلات المالية التي يتم إجراؤها من الحكومة إلى المؤسسات الخاصة أو الجمعيات الأهلية أو الأفراد لتمويل مشاريع معينة. وفيها نوعان:

- الإنفاق العام: وهو عبارة عن الإنفاق الذي يتم من قبل الحكومة على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والنقل والطرق والكهرباء والمياه والأمن والدفاع.
- القروض والمساعدات: وهي عبارة عن القروض والمساعدات التي تقدمها الحكومات الأخرى أو المنظمات الدولية لتمويل مشاريع معينة في الدولة.

8-التنظيم الحكومي: وهو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتنظيم القطاعات المختلفة مثل البنوك والمؤسسات المالية وقطاع الطاقة والتعدين والزراعة وغيرها. كما يتضمن التدخل الحكومي الذي يعني العمليات المباشرة التي تتخذها الحكومة، مثل الخطط الحكومية والأنشطة التجارية والمشروعات العملاقة والتخصيصات والعقود الحكومية.

9-الإعلام والتوعية: تعد الحملات الإعلامية والتوعية بالمعلومات حول الخطط الحكومية والتوجيهات السياسية من الأدوات الأكثر فعالية في إبراز رؤية الحكومة وإلقاء الضوء على أهدافها؛ حيث يمكن استخدام وسائل الإعلام والتوعية لنشر المعرفة والوعي حول الأهداف المرجوة وتحفيز المجتمع على المشاركة في تحقيقها[1].

10-الإستخدام القوي لوسائل الإعلام الإلكترونية: تتضمن الأدوات الحديثة للإعلام الإلكتروني مثل مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية الإلكترونية، والتي يمكن استخدامها لتحويل المعلومات والأخبار المهمة إلى بيئة في غاية الديناميكية[2].

11-الضغط العام: هذه الأداة تستخدم لإثارة الضغط على المنظمات والأعمال الحكومية والاقتصادية ودفعها إلى اتخاذ إجراءات أو تحقيق الغايات السياسية، من خلال تعبئة الرأي العام وعن طريق الأحزاب السياسية والمختلف النقابات وفعاليات المجتمع المدني.

12-الحوكمة والمشاركة المجتمعية: يمكن للحكومة تعزيز الحوكمة الجيدة وتشجيع المشاركة المجتمعية في صنع القرارات وتنفيذها لتحقيق الأهداف المرجوة.

---

[1] [د.ص. م]، " ما هي أدوات السياسة العامة وكيف يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف السياسية؟"، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

13-الحماية التجارية: وهي عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الحكومة لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية.

14- الشراكات والتعاون: يمكن للحكومة تشجيع وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لتحقيق الأهداف المرجوة.

باختصار، يمكن استخدام جميع هذه الأدوات بإستراتيجية محسوبة لتحقيق الأهداف السياسية بالشكل الأمثل. وتشمل جميع الإجراءات والتدابير التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف السياسية.

ثانيًا: أنموذج لأدوات السياسات العامة الصحية:

تعتبر السياسات الصحية من بين أهم السياسات العامة، والتي تحتاج إلى أدوات لتنفيذها، ويمكن استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات للتطبيق الفعال لسياسات الصحة العامة، وتشمل ما يلي[1]:

1-**القوانين والتشريعات:** تتمثل هذه الأداة في إصدار القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تحسين الصحة العامة، مثل فرض قوانين بشأن التدخين وتنظيم الأغذية والمشروبات.

2-**السياسات العامة:** تشتمل هذه الأداة على المبادرات الحكومية والخطط التي تهدف إلى تحسين الصحة العامة، مثل تعزيز التوعية بخطورة الإيدز والأمراض المعدية الأخرى.

3-**التربية والتثقيف الصحي:** على الصعيد الفردي، يمكن استخدام هذه الأداة لتوعية الأفراد حول الصحة العامة والحيلولة دون حدوث أمراض وتقديم المعلومات الصحيحة حول الأساليب السليمة للعناية بالصحة.

4-**الإعلام الصحي:** يمكن أيضًا استخدام الإعلام الصحي للترويج للسياسات الصحية العامة، ولنشر المعلومات عن الأمراض والأدوية والوقاية منها.

5-**التكنولوجيا:** تستخدم على نطاق واسع أدوات التكنولوجيا المتطورة مثل التلفزيون والإنترنت والهواتف الذكية والتطبيقات الصحية لنشر المعلومات الصحية وتعزيز الوعي بالصحة العامة.

ثالثًا: أنموذج وصفي لأدوات السياسات العامة للحد من انبعاث الغازات:

هناك الكثير من السياسات والتدابير الوطنية لدى الحكومات بهدف الحدّ من إنبعاثات غازات الدفيئة، وتضم: التشريعات، والمقاييس، والضرائب، والرسوم، والرخص القابلة للتداول، والإتفاقات الطوعية، وإعانات الإلغاء التدريجي، وتأمين المحفّزات المالية، وأدوات البحث والتنمية والمعلومات. ويمكن لسياسات أخرى، مثل تلك المؤثرة على التجارة والإستثمارات الأجنبية المباشرة وأهداف التنمية الإجتماعية، أن تؤثر بدورها على إنبعاثات غازات الدفيئة. وبشكل عام، إذا تم دمج سياسات تغيّر المناخ مع سياسات الحكومة الأخرى، سيصبح بإمكانها أن تساهم في التنمية المستدامة في الدول النامية والمتقدّمة على حد سواء.

---

[1] [د.ص. م]، " ما هي أدوات السياسة العامة وكيف يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف السياسية؟"، مرجع سابق.

تحتاج عملية الحدّ من الإنبعاثات على نطاق القطاعات والغازات كافةً إلى محفظة من السياسات الملائمة، تتوافق والظروف الوطنية. وفيما تحدد الكتب فوائد أو سلبيات هذه الأداة أو تلك، يستخدم واضعو السياسات بشكل واسع المعايير المذكورة أعلاه عند إختيار السياسات وتقييمها. ويمكن تصميم كافة الأدوات بشكل جيد أو سيء، صارم أو ليّن. وتحتاج إلى تعديل مع الوقت وتعزيز أنظمة مراقبة وإلزام تكون قابلة للعمل. كما يمكن للأدوات أن تتفاعل مع المؤسسات والتشريعات الموجودة في قطاعات المجتمع الأخرى [توافق عالٍ، أدلة وافية].

تعطي الكتب كمّاً وافياً من المعلومات لتقييم كيفية إستجابة تلك الأدوات المختلفة للمعايير المذكورة أعلاه ... بشكل عام، على النحو التالي:[1]

- تؤمن التدابير والمقاييس التنظيمية عادةً يقيناً بيئياً. وقد تكون مفيدة في مَنَعَ نقص المعلومات أو حواجز أخرى الشركات أو المستهلك من الإستجابة إلى مؤشرات الأسعار. ولا تعطي المقاييس التنظيمية عادة محفّزات إلى الأطراف الملوّثة من أجل تنمية تكنولوجيات جديدة بهدف الحدّ من التلوّث، لكن تتوفّر بعض الأمثلة حيث شجّعت المقاييس التنظيمية الإبتكار التكنولوجي. وتعتبر المقاييس ممارسة شائعة في قطاع المباني، وهو كثير الإبتكار. ورغم العدد القليل نسبياً من المقاييس التي إعتُمدت خصيصاً للحدّ من إنبعاثات غازات الدفيئة، تمكّنت المقاييس من تقليص الغازات كمنفعة مشتركة (توافق عالٍ، أدلة وافية].
- **الضرائب والرسوم:** تحظى الضرائب والرسوم (يمكن تطبيقها على الكربون أو على كافة غازات الدفيئة) بعلامات عالية لجهة فاعليّتها بالقياس إلى الكلفة، نظراً إلى أنها تؤمن بعض التأكيدات على مستوى الكلفة الحدية لمراقبة التلوّث. إلا أنها لا يمكنها أن تضمن مستوى معيّن من الإنبعاثات، ولكن، نظرياً، يمكن تصميم ضرائب فاعلة بيئياً. ويصعب أحياناً تطبيقها وتعديلها سياسياً. وعلى غرار التشريعات، ترتبط كفاءتها البيئية بمدى صرامتها. وكما هي الحال مع أدوات السياسات، من الضروري محاولة منع الآثار الضارة (توافق عالٍ، أدلة وافية].
- الرخص القابلة للتداول هي أدوات إقتصادية تزداد شعبيتها، وتهدف إلى مراقبة الملوّثات التقليدية وغازات الدفيئة على المستويات القطاعية والوطنية والدولية. ويحدّ حجم المخصصات سعر الكربون وكفاءة الأداة البيئية، بينما يؤثر توزيع المخصصات على التنافسية. وتشير الخبرة إلى قدرة الأحكام المصرفية على تأمين ليونة مؤقتة هامة، وإلى ضرورة تصميم أحكام الإمتثال بإنتباه كبير لتأمين فاعلية النظام (توافق عالٍ، أدلة وافية). أما عدم اليقين في سعر تخفيضات الإنبعاثات بموجب نظام تداول ما فيجعل من الصعب، مبدئياً، معرفة الكلفة الإجمالية لتحقيق أهداف الخفض المرجوّة].

[1] بتصرف عن: IPCC، " أدوات السياسة الوطنية وتطبيقها وتفاعلها "، متوفر على الرابط: https://archive.ipcc.ch/publications_and_data/ar4/wg3/ar/tssts-13-2.html بتاريخ: 2023/10/10.

- الإتفاقات الطوعية بين قطاع الصناعة والحكومات وحملات نشر المعلومات هي أدوات جاذبة سياسياً، تقوم بتوعية أصحاب الشأن وأدّت دوراً في تطوير العديد من السياسات الوطنية. ولم تتمكن أكثرية الإتفاقات الطوعية من تحقيق خفض كبير للإنبعاثات لتخطي نتائج «العمل كالعادة». ولكن سرّعت بعض الإتفاقات الأخيرة في عدد من الدول تطبيق أفضل التكنولوجيات المتوفّرة، ما أدّى إلى خفض ملموس للإنبعاثات مقارنة مع خط الأساس (توافق عالٍ، أدلة وافية). وتضم عوامل النجاح أهدافاً واضحة، وسيناريو لخط الأساس، ومشاركة الطرف الثالث في التصميم والمراجعة، وأحكام المراقبة الرسمية].
- **الأعمال الطوعية:** تعتمد الشركات والحكومات دون الوطنية والمنظمات غير الحكومية ومجموعات من المجتمع المدني عدداً واسعاً من مختلف الأعمال الطوعية، المستقلة عن السلطات الحكومية، ما قد يحدّ من إنبعاثات غازات الدفيئة ويعزز السياسات الإبتكارية ويشجّع نشر التكنولوجيات الجديدة. ولكنها، وحيدة، لا تملك إلا تأثيراً محدوداً على المستويين الوطني والإقليمي] .
- **المحفزات المالية:** غالباً ما تُستعمل المحفّزات المالية من قبل الحكومات بهدف تعزيز نشر تكنولوجيات جديدة تطلق كميات أقل من الكربون. ورغم إرتفاع التكاليف الإقتصادية لبرامج كهذا في أغلب الأحيان، بالمقارنة مع الأدوات المذكورة أعلاه، تبقى ضرورية أحياناً لتخطي العوائق أمام دخول التكنولوجيا الجديدة (توافق عالٍ، أدلة وافية). وعلى غرار السياسات الأخرى، تحتاج برامج المحفّزات إلى تصميم حذر لتجنّب تأثيرات السوق الضارة. وما زالت الإعانات المباشرة وغير المباشرة لإستخدام الوقود الأحفوري وللزراعة ممارسةً شائعة في العديد من الدول رغم إنخفاض إعانات الفحم خلال العقد الماضي في العديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي وفي بعض الدول النامية.
- **دعم الحكومة للبحث والتطوير:** يشكّل دعم الحكومة للبحث والتطوير نوعاً خاصاً من المحفّزات بإمكانه أن يكون أداة هامة لتوفير تكنولوجيا منخفضة إطلاق غازات الدفيئة على المدى الطويل. لكن، بعد أزمة البترول في السبعينيات، إنخفض تمويل الحكومات للعديد من برامج البحث في مجال الطاقة، ثم بقي مستقراً حتى بعد المصادقة على إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. وتظهر الحاجة إلى مزيد من الإستثمار وإلى سياسات جديدة في مجال البحث والتطوير لضمان جهوزية التكنولوجيات في التسويق بهدف تثبيت غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، إلى جانب الأدوات الإقتصادية والتنظيمية لتعزيز نشر التكنولوجيا وإنتشارها (توافق عالٍ، أدلة وافية].
- **أدوات نشر المعلومات:** تسمى أحياناً إحتياجات الإفصاح للرأي العام، وبإمكانها أن تؤثّر إيجابياً على النوعية البيئية من خلال السماح للمستهلك بأن يبني خياراته على معرفة أفضل. ولا تتوفّر إلا معلومات محدودة في سياق قدرة تأمين المعلومات على الحدّ من الإنبعاثات، لكن بإمكان المعلومات الإضافية أن تحسّن كفاءة السياسات الأخرى (توافق عالٍ، أدلة وافية).

ويحتاج تطبيق مزيج من الأدوات ذات الكفاءة الإقتصادية والفاعلية البيئية إلى فهم جيّد للمسائل البيئية المطلوب مواجهتها، ولعلاقتها بسياسات في مجالات أخرى، ولتفاعلها في ما بينها، داخل المزيج. أما على مستوى الممارسة فيتم تطبيق السياسات المتعلّقة بالمناخ بشكل عشوائي وبعزل تام، فهي تخرج عن نطاقها لتتشابك مع سياسات أخرى ترتبط بالبيئة والحراجة والزراعة وإدارة النفايات والنقل والطاقة، وتحتاج، في العديد من الحالات، إلى أكثر من أداة واحدة [توافق عالٍ، أدلة وافية].

رابعًا: مؤشرات نجاح أو فشل السياسات العامة:

إنَّ نجاح أو فشل السياسة العامة يبرز من خلال عدة مؤشرات كالمؤشرات الإجتماعية والتي هي عبارة عن مقاييس تبين درجة التقدم أو التخلف الاجتماعي للمجتمع بما يساعد في عملية التقييم الشامل لفاعلية السياسة العامة، وأهم هذه المؤشرات:

المؤشرات الاجتماعية:

1. المؤشرات الصحية: وأهم هذه المؤشرات ما يلي:

- معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ألف مولود؛
- توقع الحياة عند الولادة؛
- معدل وفيات البالغين؛
- ما ينفق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وإنفاق الدولة على الخدمات؛
- عدد الأسِرَّة لكل ألف من السكان؛
- عدد الأطباء لكل ألف من السكان؛
- عدد الممرضين/ الممرضات لكل ألف نسمة؛
- المترددين على العيادات الخارجية كنسبة من السكان.

2. مؤشرات المياه والصرف الصحي: وتعتبر من بين أهم المؤشرات لقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[1]، وهذا لضرورة الماء للحياة، إضافة إلى الصرف الصحي وهي كالتالي:

- نسبة المساكن التي توجد بها صنابير مياه صالحة للشرب.
- نسبة المساكن التي تستخدم صنابير تقع خارجه.
- نسبة المساكن التي تتصل بشبكة الصرف الصحي كنسبة من إجمالي المباني.
- طريقة معالجة مياه الصرف الصحي.

بالإضافة إلى المعايير التالية[2]:

- ❖ مدة معالجة انقطاع الماء بسبب صيانة الصنابير أو الشبكات.

---

[1] سورة الأنبياء، الآية 30.

[2] لزهر بن عيسى، « أدوات السياسة العامة ومؤشرات نجاحها أو فشلها»، مرجع سابق، ص 33.

- ❖ مدة انقطاع المياه الصالحة للشرب عن المساكن أو الوحدة السكنية الواحدة.
- ❖ طريقة توصيل شبكات الصرف الصحي (تقليدية أو علمية مراقبة عن طريق كاميرات...إلخ).
- ❖ طريقة معالجة الانسداد في شبكات الصرف الصحي ومدة معالجتها.
- ❖ طريقة توصيل بالوعات مياه الأمطار أو الفياضانات...إلخ.
- ❖ طريقة معالجة مياه الصرف الصحي (إعادة تدوير المياه: تصنيفها وإعادة توزيعها أو نفيها وصرفها خام مباشرة في المستنقعات والبحيرات الكبرى...).

3. المؤشرات التعليمية:

- معدل الاستيعاب في النظام التعليمي بمراحله المختلفة.
- كثافة الفصل الدراسي.
- نسبة الأمية.
- ما ينفق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي وإنفاق الدولة على الخدمات.
- معدل التسرب من مراحل التعليم المختلفة.
- معدل التلاميذ لكل أستاذ.

4. مؤشرات الإسكان:

- إجمالي عدد الوحدات السكنية.
- الوحدات المعدة للسكن كنسبة من جملة المساكن.
- عدد حجرات المساكن.
- نوعية السكن: خاص، أو ملك، أو إيجار.
- مستوى السكن: فاخر، متوسط، شعبي.
- فجوة الإسكان: بمعنى نسبة الذين لا يملكون مساكن من إجمالي عدد السكان.

5. مؤشرات التسهيلات الاتصالية:

- عدد السيارات الخاصة.
- عدد سيارات الأجرة.
- عدد حافلات النقل العامة ووحدات الترام والقطارات.
- عدد خطوط الهواتف الثابتة والمحمولة.
- عدد مستعملي شبكة المعلومات الدولية في المنازل.
- ما ينفق على الاتصالات والمواصلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

- الزمن بين الرحلات وعددها في نفس الوسيلة مثل الحافلات كل 04 دقائق مثلا ومدى دقة التوقيت: قطار في المانيا: ثابت في مواقيته 08:04 سا في العاصمة برلين[1].

المؤشرات السياسية: من أبرز تلك المؤشرات السياسية: مؤشر المساءلة العامة والذي يقوم على قياس (درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد، درجة المشاركة السياسية ونوعيتها، درجة الشفافية ومدى القبول الذي تحظى به الحكومة لدى الشعب. درجة المساءلة السياسية، مؤشر جودة الإدارة والذي يقوم بقياس (درجة الفساد، نوعية الإدارة، حقوق الملكية، الإدارة المالية، تخصيص الموارد، احترام وتطبيق القانون، السوق الموازي)[2].

المؤشر السوسيو اقتصادي: بالنسبة للمؤشر السوسيو–اقتصادية فهو يقوم على قياس (التربية: الوصول إلى الحاجات القاعدية ودور المرأة، الاقتصاد: النمو، التبعية المالية للموارد الخارجية، القدرات البشرية والاستدامة... الموارد الطبيعية والتوجُّهات في مجال البيئة، كما ويشمل التنوُّع الثقافي والديني والقِيَمي، الهياكل، الصراعات، استقطاب الوسائل الداخلية)، وتدخل المؤشرات السوسيواقتصادية كجزء من اتجاهات وسياسات الإصلاح السياسي، لأنها لا تعمل على جوانب الاقتصاد البحت؛ بقدر ما تقوم على جوانب الفكر والتنمية والإصلاح الاقتصادي... فالاقتصاد كما يشير الباحث محمد بن سعيد الفطيسي♦ هو مرآة عاكسة للنظام السياسي.[3]

---

[1] لزهر بن عيسى، « أدوات السياسة العامة ومؤشرات نجاحها أو فشلها»، مرجع سابق، ص 34.

[2] محمد بن سعيد الفطيسي، " المؤشرات السياسية للأداء في رؤية عمان 2040"، متوفر على الرابط: https://alwatan.com/details/507376 بتاريخ: 2023/03/05.

♦ محمد بن سعيد الفطيسي، باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية، ورئيس تحرير مجلة السياسي – المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

[3] بتصرف عن: محمد بن سعيد الفطيسي، مرجع سابق.